



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



تصحيح مسار المدرسة الجزائرية على ضوء تجربة مدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

Correcting the course of the Algerian School in the Light of the Experience of the School of the Association of Algerian Muslim Scholars

سعيد حمدي شريف^{*1}

¹المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة الجزائر العاصمة- الجزائر

ملخص	معلومات المقال
إن الممغن في الأسس والمبادئ التي قامت عليها المدرسة الجزائرية منذ تأسيسها بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، يتيقن بأنها لم تكن ثابتة في كل هذه المدة، حتى وإن حاولت جل المواثيق والنصوص الرسمية أن ترسم صورة لمدرسة متمسكة بأصالة الأمة الجزائرية، ومنفتحة على التطور العلمي الحاصل في العالم؛ فالمتمغن في الحقب التي مرت بها المدرسة الجزائرية يعلم أنها شهدت تجاذبات وتوترات تباينت من حقبة لأخرى، بين المعربين من جهة والمفرنسين من الجهة الأخرى، وكان لكل تيار نصيب في مسك زمام وزارة التربية، كان آخرها مع بداية إصلاحات 2003م لصالح التيار الثاني.	تاريخ المقال: الإرسال: 2019/08/28 المراجعة: -- القبول: 2019/09/22
حاولنا في هذا البحث تقييم إنجازات كلا التيارين من خلال تحليل الإجراءات التي تم اتخاذها وسبر مساهمتها في خدمة المدرسة الجزائرية وتحقيق أهدافها المسطرة، كمرآة عاكسة للأسس والمبادئ المتبناة، يكون حكمنا الفصل في ذلك مدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بحكم الأسس والمبادئ والأهداف التي كانت نابذة من قيم وثقافة المجتمع الجزائري العربي المسلم، ثم بنجاحها في أداء رسالتها التربوية التي أثمرت على أرض الواقع.	الكلمات المفتاحية: جمعية العلماء المسلمين، المدرسة الجزائرية، التعريب، الفرنسية، التربية.

Key words:

Muslim scholars
association,
The Algerian School,
Arabicization,
Frenchification,
Education.

Abstract

The traffic on the foundations and principles upon which the Algerian school since it was founded after independence to the present day, it has determined that she wasn't fixed in all this time, even though I tried all charters and official texts to paint a picture of the school stands by the authenticity of the Algerian nation, open to scientific development occurring Worldwide, the periods in depth the Algerian school knows she has seen inconsistency and tension varied from an era to another, between vocal critics on the other hand walmfnsin hand, and each stream share in the ownership of the Ministry of education with his hand, the last and the beginning of the 2003 reforms to benefit the second stream.

tried in this research to assess the achievements of both the two streams by analyzing actions taken and their contribution to the Algerian school service and achieving its ruler, as a mirror reflecting the foundations and principles adopted, this chapter govern Muslim scholars Association School Algerians by virtue of exponents. The principles and goals that were derived from the values and culture of Algerian Muslim Arab society, and its success in fulfilling its educational yielded on the ground.

المقدمة

إن الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر في 22 فبراير 2019 م ضد نظام الحكم القائم لم يكن الهدف منه التغيير السياسي والاجتماعي فحسب، بل إن التغيير الثقالي والتربوي أيضا من ضمن ما نادى به الجماهير الثائرة.

إن هذا الحراك الذي لا يزال متواصلا يحمل في طياته تباشير إصلاح جذري للمدرسة الجزائرية، وذلك بتصحيح مسارها إلى ما يلائم أصالة وهوية وطموحات شعبها، وإنقاذها من الاختطاف الذي تعرضت له بعد الاستقلال؛ من خلال تبني إيديولوجيات غريبة عن روح الثقافة الجزائرية، ثم من خلال التغريب المقصود مع بداية الألفية الجديدة تحت مزاعم مواكبة الإصلاحات التربوية العالمية.

إن الجهود الوطنية التي بذلت في سبيل استقلالية المدرسة الجزائرية ووصولها إلى الأهداف التي سطرته في نصوصها القانونية، بداية من الاستقلال وإلى غاية تسعينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من التماطل الواضح في تجسيد تلك الأهداف، إلا أنها تظل مجهودات قيمة، ولا نستطيع نكرانها، خاصة في ظل التحديات التي كان يفرضها واقع الخروج من طامة مخلفات الاحتلال الفرنسي الكارثية على كافة مجالات الحياة، فضلا عن الصراع الفكري والإيديولوجي الذي كانت تؤججه وتغذيه أطراف خارجية من أجل كبج قطار التنمية، أو إرجاء كل إصلاح يصب في مصلحة البلاد على أقل تقدير.

إن الإصلاحات المزعومة المتوالية للمنظومة التربوية خاصة تلك التي بدأت من سنة 2003م قد حولت مسار المدرسة الجزائرية إلى اتجاه آخر مغاير تماما عن الاتجاه الذي كانت تسير فيه، والغريب في الأمر أن القائمين على شؤونها رغم الانتقادات التي كانت تطالهم والاختناقات تلو الأخرى التي كانت تجنيه المدرسة من جراء السياسة التربوية المستجدة في كل مرة، إلا أن أذانهم كانت صماء، وأعينهم كانت في غطاء عن إحصار حقيقة الكوارث التي نتجت عن مشروعهم الأعرج، لم يكن همهم أي شيء سوى المضي قدما في نفس الاتجاه، وكلما كانت حالة التربية تسوء أكثر كان الرد بإصلاحات أخرى فارغة مواصلة لنفس الخط التغييري الذي لا يمت بصلة لتطلعات المجتمع الجزائري.

لكن اليوم مع هذه الانتفاضة الحاصلة والمطالب الشعبية المرفوعة التي رحبت باستعادة مجد ابن باديس، أصبح الأمل قائما في استعادة منظومة فكرية وتربوية وفق المنهج الذي ارتضاه لها ابن باديس وأصحابه من العلماء الأجلاء المستوحى من الثوابت الثلاثة: الإسلام والعروبة والوطن، وهو تمثل واع لواقع الجزائر، أثبتت عقود من الزمن صدقه. ولتكن لنا في مدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين طريقا نهتدي به في تأسيسها، ومسبارا قويا حتى لا نشذ عن صراطها.

إن الاشكالية التي تبادرت إلى ذهن الباحث كانت حول المعايير

الضرورية التي يستوجب على القائمين على السياسة التربوية في البلاد مراعاتها عند الإصلاح المنشود للمدرسة الجزائرية، أما الحديث عن مشروعية استلهم أسس الإصلاح من تجربة جمعية العلماء المسلمين الناجحة، فإنه على الرغم من اختلاف الزمان والظروف التي نشأت فيها مدارس الجمعية عن زمان وظروف مدرسة اليوم، إلا أن الخط والمسار الذي رسم مبادئ وغايات المدرسة يظل ثابتا لا يتبدل، على اعتبار أن كلا المدرستين واجهتا الغزو وإن اختلفت طبيعته؛ فالأول غزا الأرض وحاول نشر ثقافته فيها، أما الثاني فإنه غزو ثقافي يسعى إلى أسر الشعوب وحملهم على الاتباع فقط، ونحسب أن نظرة جمعية العلماء المسلمين حول التربية كانت رائدة وعصرية، ومن هذا المنطلق، فإن السؤال المطروح الذي يصبح ملحا: ما هي الأسس التي اعتمدت عليها جمعية العلماء المسلمين في بناء مدرسة جزائرية أصيلة وعصرية؟ وما هي الأسس التي حادت عنها المدرسة الجزائرية الراهنة؟ حتى يتسنى لنا إعادة النظر فيها من أجل تصحيح مسارها من جديد؟

2. أسس مدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

إن تأسيس جمعية العلماء المسلمين للمدرسة الجزائرية كان ثورة ثقافية شاملة، بحيث أعطت للفعل التربوي والعملية التعليمية أهمية كبرى، هدفها كان بناء شخصية المتعلم الجزائري بناء فكريا وثقافيا ونفسيا، ولذلك عملت على وضع خطة متدرجة، محسوبة متوافية بإحكام، شملت المعلم والمتعلم، والمنهج، والوسائل التعليمية المتاحة، والمساعدة على التكوين، ولا يكون هناك تعليما مؤسسا، ما لم تكن هناك مدرسة لأنها "أكبر دعامة تقوم عليها النهضة الجزائرية"⁽¹⁾.

لقد استوعبت جمعية العلماء المسلمين في نظرتها للعملية التربوية النظريات التربوية الحديثة، فهي تنظر إليها على أنها فعل إيجابي يهدف إلى بناء الشخصية المتكاملة من النواحي: الدينية والخلقية، والعقلية، والبدنية، والاجتماعية أيضا، وهذا واضح في كلام الشيخ عبد الحميد بن باديس: "كان الإنسان مأمورا بالمحافظة على هذه الثلاثة: عقله وخلقه ودينه، ودفع المضار عنها، فيثقف عقله بالعلم، ويقوم أخلاقه بالسلوك النبوي، ويقوي بدنه بتنظيم الغذاء، وتوقي الأذى، والتريض على العمل"⁽²⁾، وهو لا يهمل الناحية الاجتماعية أبدا، حيث يقول بشأنها: "إن كل ما نأخذه عن الشريعة المطهرة علما وعملا فإننا نأخذه لنبلغ به ما نستطيع من كمال في حياتنا الفردية والاجتماعية"⁽³⁾، معنى هذا أن المدرسة في الإسلام كما تحرص على تهذيب الفرد وتركيبته من كافة الجوانب، فإنه تسعى إلى ترقية المجتمع المسلم ليؤدي رسالته الحضارية أيضا.

أولا - الناحية الدينية

أدركت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بأن أولى الغايات التي يصبو إليها التعليم هو تكوين الأجيال على قاعدة الدين الإسلامي السليم، إيماننا منها بأن الدين هو مستودع قيمها ومنبع أخلاقها ومحدد سلوكياتها وتصرفاتها، وهو ما تجسد

يقول الشيخ عبد الحميد بن باديس: "...ولا رابطة تربط ماضينا المجيد بحاضرنا الأغر والمستقبل السعيد، إلا هذا الحبل المتين: اللغة العربية، لغة الدين، لغة الجنس، لغة القومية، لغة الوطنية المغروسة"⁽¹⁰⁾، ولا يسعنا المجال في استعراض ما قدمته مدرسة جمعية العلماء المسلمين في سبيل الرقي باللغة العربية ومحاربة المحتل الفرنسي الذي حاول طمسها واستبدالها باللغة الفرنسية.

ناضلت جمعية العلماء المسلمين من أجل تجاوز الضعف الذي كان سائدا في تعليم اللغة العربية، خاصة ما كان عليه التعليم المكتبي، فقد كان الأطفال يبقون بالكتاتيب سنوات قد تطول أو تقصر، ثم يخرجون منها في الغالب بلا طائل فهم لا يستطيعون مثلا قراءة جريدة أو مجلة، إذا لم تكن مشكولة، وإذا استطاعوا قراءتها فإنهم لا يعون مضمونها⁽¹¹⁾.

ثانيا: الناحية العقلية والنفسية

لم تغفل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن تنمية الجانب العقلي والنفسي للمتعلم في مشروعها التربوي، فقد بنت نظامها التعليمي بشكل محكم، ودقيق يراعي المستوى العمري للمتعلم، وكذا نموه العقلي واستعداده النفسي أثناء عمليات النقل والتفاعل؛ حتى يحصل التكيف والاكتساب، كما ضبطت معايير التوجيه والإرشاد؛ حتى ينشأ الطفل نشأة مستقيمة، يقول الأبراهيمي: "فواجب المربي الحاذق المخلص إذا أراد أن يصل إلى نفوسهم من أقرب طريق، وأن يصلح نزعاتهم بأيسر تكلفة، وأن يحملهم على طاعته وامتنال أمره بأسهل وسيلة، هو أن يتحبب إليهم ويقابلهم بوجه متهلل، ويبادلهم التحية بأحسن منها، ويسألهم عن أحوالهم باهتمام، ويضاحكهم ويحدثهم بلطف وبشاشة ويبسط لهم الآمال ويظهر لهم العطف، ما يحملهم على محبته"⁽¹²⁾، كما تجده يحذر المعلمين "من سلوك تلك الطريقة العتيقة التي كانت شائعة بين معلمي القرآن، وهي أخذ الأطفال بالقسوة والترهيب في حفظ القرآن، فإن تلك الطريقة هي التي أفسدت الجيل وغرست فيه رذائل مهلكة"⁽¹³⁾

وذهبت الجمعية في أساليب وطرق التعليم إلى أبعد من ذلك، حيث أصرت على أن الطريقة الناجعة لتربية النشء، ليست في الزخم الهائل من المعلومات، بل تلك التي تستند إلى المنهج الصحيح يقول الشيخ محمد البشير الأبراهيمي: "كانت الطريقة التي اتفقنا عليها أنا وابن باديس بالمدينة المنورة في تربية النشء ألا نتوسع له في التعليم، وإنما نربيه على فكرة صحيحة ولو مع علم قليل"⁽¹⁴⁾، فتمت لهم التجربة في الجيش الذي أعده من التلاميذ. "وقد تخرج من هذه المدارس، عشرات الألوف من أبناء وبنات الجزائر" يحملون علما قليلا ولكن معه فكر صحيح، وعقيدة قومية سليمة، ونظرة إلى الحياة سديدة.⁽¹⁵⁾

ومن النصائح التي قدمها المشرفون على مدرسة جمعية العلماء المسلمين في طرق التدريس التي كانت دائما تراعي

في منحه الاهتمام الكبير في خطابات علمائها، ذلك أن عملية التربية التي ترد عند البعض تحت مسمى التهذيب أو التأديب مصدره الدين في الاسلام، وقد أكد علماء التربية المحدثين أن مرحلة التربية تأتي سابقة لمرحلة التعليم، فمن تعلم دون تأديب، لم ينفعه التعليم، لأن مستقبل الإنسان على المدى البعيد سيكون منوطا بمدى قدرة الإيمان والمثل العليا على تشكيل سلوكنا، وبلورة مواقفنا، ولذلك فإن الخطر الذي بات يلاحق العالم اليوم ليس قصور الانسان على الاختراع والتقدم العلمي والسيطرة على الطبيعة، وإنما مكمنه الزيغ والضلال والمسوخ والتشويه العائد للمثل العليا، والتحريف للقيم عن مواضعها⁽⁴⁾.

إن المتعلم أو المعلم الذي يريد أن يساهم في بناء مجتمعه، ويسعى في صلاحه، و يحرره من برائن الجهل والاستعمار، عليه أن يتشرب من الاسلام ما يكفيه شر العدو، ومن العربية ما يعينه على حفظ تراثه، وتاريخه، ولقد أدرك ابن باديس الدور الكبير الذي يمكن أن يحدثه الالتزام بالدين في نفس الفرد في كافة مراحل حياته الدنيوية من استنارة للعقول وزكاء للنفوس واستقامة في الأعمال، ثم الوصول في النهاية إلى سعادة أبدية في الحياة الآخرة⁽⁵⁾. لذلك تجده يحرص دائما على الاهتمام بتبليغه على أكمل وجه بصفته مصدر الأخلاق الفاضلة، يظهر ذلك في قوله: "إن الذي نوجه إليه الاهتمام الأعظم في تربية أنفسنا، وتربية غيرنا هو تصحيح العقائد، وتقويم الأخلاق، فالباطن أساس الظاهر"⁽⁶⁾، ويقول الشيخ محمد البشير الإبراهيمي ناصحا المعلمين: "لن يضيركم ضعف حظكم من العلم إذا وفر حظكم من الأخلاق الفاضلة، فإن أمتكم في حاجة إلى الأخلاق والفضائل... لأنها ما سقطت هذه السقطة الشنيعة من نقص في العلم، ولكن من نقص في الأخلاق"⁽⁷⁾ ولهذا تجد عناية مدرسة جمعية العلماء المسلمين بالتربية الاسلامية في تدريسها للمراحل التعليمية الثلاث (التحضيرية، الابتدائية، المتوسطة) من التعليم المكتبي حاضرة تحت مسمى التعليم الديني والخلقي، بحجم ساعي أسبوعي قدره ساعتان في كل سنة، وما يلفت النظر في هذه المادة أن التلاميذ ملزمون بحفظ سور من القرآن الكريم في كل سنة، يكون مصاحبا لتفسير بعض آياته مما يتناسب مع عمرهم العقلي، وأنه لا يقبل ترشيح أي تلميذ للشهادة إلا بعد أن يتم حفظ سبعة (07) أحزاب من القرآن الكريم، فضلا عن تربيتهم على القيم الفاضلة وإيقاظهم للعواطف الدينية، ويضاف إليها في المرحلة الأخيرة تعليمهم الواجبات المختلفة في الحياة، وتعريفهم بالحلال والحرام، وموجز عن سير الصحابة رضوان الله عليهم⁽⁸⁾.

وحديثنا عن الشريعة الاسلامية في المنظومة التربوية الجزائرية يقودنا إلى الحديث عن اللغة العربية، لأنها لصيقتان ببعضهما، متحدتان، لا يفصلهما شيء، وعلى حد قول ابن باديس "هذا الدين العالي لا يفهمه الجزائريون إلا بفهم لسانه العربي الذي هو لسانهم القومي إلا أقلية، ولسانهم الديني بدون استثناء"⁽⁹⁾، وفي بيان قيمة اللغة العربية

الأمية وتعليم الحرف للكبار والصغار.

أدركت مدرسة جمعية العلماء المسلمين أن تحقيق أهداف المجتمع الجزائري وبلوغ غاياته المنشودة لا يكون إلا بتظافر الجهود، كما أدركت أن الاهتمام بالأطراف الفاعلة داخل المدرسة وخارجها أساس كل نجاح، والوقوف على أصل المشكلات والسعي إلى حلها طريق الإصلاح، لقد راهنت على أن التناسق الذي يكون بين الأدوار التي يؤديها التعليم المدرسي، والتعليم المسجدي، والنوادي الرياضية والثقافية، والإعلام، والأسرة، قادر على تخريج جيل متحضر، ملتزم بأصوله، متطلع إلى قيادة أمته إلى مستقبل أفضل.

إن أولى الأطراف الفاعلة التي أولت لها مدرسة الجمعية عناية فريدة، وبوأتها مقاما رفيعا: هم الأساتذة مربو الأجيال، وقد برز ذلك في كتابات الإبراهيمي، مثل ما ورد في قوله بشأنهم: "هم أشبال الغاب وحماة الثغور، عمار المدارس، وسقاة المغارس، مربو الجيل وأئمة، أبناءنا المعلمون المستحقون لأجر الجهاد، وشكر العباد..."⁽²⁰⁾، وقد رأى الإبراهيمي أن وظيفة المعلم ليست تربوية فحسب، بل له أدوار أخرى في مجتمعه كالتوجيه، والتثقيف، وكل ما من شأنه أن يضفي الحياة في النفوس، لذلك وجب عليه أن يتزود من كل علم يسهم، حتى يكون فعله له، لا عليه. يقول: "أمامكم العلم بأفاقه المتسعة؛ فبينوا ورغبوا، وأهيبوا بالغافلين عنه والمتخلفين عن ركبته؛ أن يشمروا ويسارعوا، وأن يتمسكوا بأسبابه، ويأخذوه عن أقطابه"⁽²¹⁾ ويقول أيضا "يقوهم في الدينيات علما وعملا، وفي القرآن حفظا وفهما، ويروض ألسنتهم على القراءة والخطابة وأقلامهم عن الأنشاء والكتابة، وعقولهم على التفكير الصحيح، ويصوغهم صياغة أخلاقية متقاربة ويشرف بهم على علوم الحياة من باب الرياضيات والطبيعات..."⁽²²⁾ من هنا كانت قيمة المعلم كبيرة ودوره عظيم في نظره.

أما إذا تحدثنا عن قيمة التعليم المسجدي الذي اعتمدته جمعية العلماء المسلمين ضمن مشروعها التربوي المتكامل فإن الكلام عن مزاياه يطول، فقد عدت المساجد مؤسسة اجتماعية متاحة لكل شرائح المجتمع الغني والفقير، الصغير والشاب والشيخ، الذكر والأنثى، ولكنها كانت تقدم تعليما وتثقيفا يتنوع بحسب الفئات التي كان يتوجه إليها، وقد كانت دروس الجمعية في المساجد تقوم على نوعين الأول دروس منظمة في كل من قسنطينة، سطيف، تلمسان وغيرها من الجوامع، يتعلم فيها الكثير من الطلبة الكبار (المستوى الثانوي) على طريقة وأسلوب الكتب المعروفة في الجوامع الإسلامية الكبرى كالجامع الأزهر والقرويين والزيتونة... إلخ. أما النوع الثاني فتمثلت في دروس الوعظ والإرشاد التي كانت توجه إلى عامة الناس وغالبا ما تكون بين صلاة المغرب وصلاة العشاء ويوم الجمعة وفي العطلة الصيفية وشهر رمضان، ولا يوجد عدد محدد للجوامع والمساجد، بل كثيرا ما كانت إدارة الجمعية ترسل أعضائها إلى مختلف المساجد الحرة للقيام بذلك، في

الجانب النفسي والعقلي للتلاميذ حيث ذكر على سبيل المثال أن تعليم الصغار، لا يكون عشوائيا، وإنما ينبغي "تلقين الصغار أبسط القواعد في أسهل التراكيب، ثم تمكينها من نفوسهم بالتمارين التطبيقية والحرص على إشرابهم معنى ما يقرأون والاجتهاد في تربية ملكة الذوق والاستنتاج في نفوسهم... والتشجيع على التكلم أمام الناس بما يمليه خاطر، من غير اعتماد على وحي معلم أو كتاب"⁽¹⁶⁾، ويضيف الشيخ العربي التبسي في هذا الصدد: "والتعليم يجب أن يكون حسيا في غالب الأحيان والمعلم أثناء درسه يحاول أن يكون مكتشفا لا حاكيا، وكذا الفصل فالبطريقة الإيجابية (سؤال وجواب) بتولد نشاط وحيوية بين المعلم وتلامذته. وهكذا يخرج الطفل بأكبر قسط من الفائدة العلمية"⁽¹⁷⁾، وهذا يوحي بأن علماء الجمعية كان إبداعهم سابقا في مجال التربية بالنظر إلى التطابق بين تعاليمهم وتعاليم أحدث النظريات التربوية التي أصبحت تهتم بشكل بارز بطرق التعليم النشطة في العملية التعليمية التعليمية.

من هنا نستنتج أن مدرسة جمعية العلماء المسلمين كانت تحرص على تقديم تعليم ذو نوعية ولم يكن هدفها الكم فقط، وعلى الرغم من قلة الوسائل البيداغوجية والأجهزة التقنية التي تسهل على التلاميذ استيعاب الدروس إلا أنها كانت توصي بضرورة تطبيق ما تعلمه التلاميذ في حصص تطبيقية، أو أثناء الحصة في بعض المواد من خلال التمثيل والتصوير وغيرها من الطرق، وهذا ما أكدته الشيخ العربي التبسي بالقول أن فنون العلوم المختلفة لا تثمر إلا بعد تحضير جيد وتخطيط دقيق للدرس، وتمثيل رصين بمعونة أشياء محسوسة مختلفة وكافية (التصميم، التمثيل، التصاوير، الخرائط...) (18)، وهذا ما كان يقوم به ابن باديس مثلا مع تلامذته في مادة التاريخ حيث كان يستعين بالخرائط الجغرافية كوسيلة للإيضاح، فما بالك بالعلوم التقنية والعلمية التي يكون فيها التطبيق والتمرن على العمليات والصناعات المختلفة أمرا ضروريا.

ثالثا: الناحية الاجتماعية

إن الهدف الذي بنت عليه جمعية العلماء المسلمين مشروعها التربوي على أساسه لا يقتضي نقل المعارف والخبرات للأفراد دون أن تظهر نتائج التعليم في النسيج الاجتماعي سلوكا، وتفكيراً، وتوجيهاً، يقول الشيخ محمد البشير الإبراهيمي: "فالمسلم لا يكون مسلما حقيقيا... حتى تستقيم اجتماعيته، فيحسن إدراكه لأشياء، وفهمه لمعنى الحياة وتقديره لوظيفته فيها"⁽¹⁹⁾، يفهم من قوله أن التعويل على صلاح المدرسة وحدها في تربية الجيل لا يكفي ولا يثمر الثمار الحسن، دون صلاح محيط المجتمع كاملا، وصلاح المجتمع يقتضي إصلاحات دينية واجتماعية، تكون للمسجد والجمعيات المختلفة والأعلام فيه أدوات فاعلة في نشأة جيل رائد.

حرصت جمعية العلماء المسلمين على أن تكون نظرتها شاملة للعملية التربوية حيث شملت الذكور والإناث وتوسعت لمحو

المناسبات المختلفة⁽²³⁾.

النبوية، ثم تاريخ الجزائر في العصر الحديث ابان الاحتلال الفرنسي، ومقاومة الشعب الجزائري المسلحة ضد هذا الاحتلال⁽³⁰⁾.

ونفس الأمر مع مادة الجغرافيا فقد كان بدأ تدريسها مثل التاريخ من السنة الثالثة الابتدائية تقدم فيها دراسة مختصرة لجغرافية الجزائر مع قيامها رحلات في أرجاء الوطن، وفي السنتين الخامسة والسادسة يدرس فيها جغرافيا الجزائر والمغرب الأقصى وتونس والدول العربية والاسلامية، وكان الهدف من ذلك تكوين الأطفال تكويناً وطنياً وقومياً وحتى ينشأوا نشأة عربية اسلامية ووطنية، وقد كانت مادة الجغرافيا تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مادة التاريخ الوطني، ومع مادة الأناشيد الوطنية في غرس عاطفة حب الوطن، وسكانه، ولغته ودينه وثقافته تحت شعار الاسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا⁽³¹⁾.

3. مظاهر انحراف المدرسة الجزائرية الراهنة عن أسسها المنشودة الناحية الدينية

حرصت المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال على الرغم من الضغوطات المفروضة عليها أن تستعيد قيمها ومبادئها الدينية التي فقدتها مع الاحتلال الفرنسي، وأبرز ما بادرت به المدرسة آنذاك هو تدريس التربية الإسلامية في كافة السنوات حتى يتسنى لأبناء الجزائر التنوير بعقيدة الاسلام ومبادئه وقيمه وعباداته بعد التحطيم والتشويه الكبيرين اللذين مارساه الاحتلال الفرنسي على الدين الاسلامي طيلة تواجده بالأراضي الجزائرية. بالإضافة إلى تعريب التعليم ومحاولة التخلص من لغة المحتل بعد التهميش والإقصاء الذي تعرضت له اللغة العربية في عهده، لكن هذه الإجراءات لم تلق الترحيب الكامل من كافة الأطراف التي كانت تمسك بزمام التربية في كل المراحل التي مرت بها البلاد.

إن ما شهدته منظومتنا التربوية بعد الاستقلال من هجمات متكررة على تعليم الدين الاسلامي وعلى اللغة العربية واضح جداً، نبدأه بقرار غلق التعليم الأصلي⁽³²⁾ الذي كان يمثل الامتداد الطبيعي لمدارس جمعية العلماء المسلمين سنة 1977م⁽³³⁾، وقد جاء قرار إلغائه تحت ذريعة مفادها أن توحيد التعليم لكل الجزائريين يؤدي إلى إزالة الإزدواجية على مستوى البنيات والبرامج التربوية، وإلى توحيد توجهاتهم الفكرية والإيديولوجية المتشعبة في توجه واحد، بيد أن هذه الفكرة يصدق عليها مقولة "كلمة حق أريد بها باطل"، فهي لم تكن تخلو من نوايا إقصائية نابعة من ثقافة القائمين على التعليم العام آنذاك⁽³⁴⁾، وبعد ذلك برزت مؤامرة تمثلت في تشكيل لجان في مطلع التسعينات أسندت إليها مهمة تخفيف البرامج، وكانت المادة المستهدفة من هذا التخفيف هي التربية الإسلامية بفروعها المختلفة، وقد تم هذا الإجراء باقتراح حذف مجموعة من الآيات والأحاديث، ودروس العقيدة والأخلاق والعبادات وغير ذلك⁽³⁵⁾.

فإن كان القصد من النوع الأول من التعليم المسجدي تخريج المعلمين والأساتذة والمؤطرين والمشرفين التربويين، فإن القصد من النوع الثاني منه هو توعية وتنقيف جمهور الرجال والنساء ثقافة تعينهم على إدراك مسؤولياتهم الدينية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى "تعليم الأميين الكبار مقدار ما يرفع الأمية عنهم"⁽²⁴⁾، ولم تغفل الجمعية على تعليمهم بعض الحرف حتى يشغلوا بها حياتهم، فينتفعون بها وينفعون المجتمع⁽²⁵⁾.

لم تكتف جمعية العلماء المسلمين في مشروعها التربوي بالتعليم المدرسي الموجه للصغار والتعليم المسجدي الموجه للكبار، بل عملت على تأسيس ما يعرف بالنوادي الإسلامية، هذه الأخيرة التي تعد . على حد تعبير الشيخ محمد البشير الابراهيمي . : "وسط جامع، بين المدرسة وبين الجامع، لأن هناك طائفة عظيمة من شباب الأمة لا تجد الجمعية وسيلة لتبليغه دعوة الدين والعلم إلا في تلك النوادي"⁽²⁶⁾، وقد حرصت الجمعية فيها على تربية الشباب تربية خلقية، ودينية ووطنية، فنظمتهم في منظمات قومية كالكشفية، والجمعيات الرياضية والثقافية والفنية بقصد ربطهم في شبكة محكمة من العلاقات الاجتماعية والدينية والوطنية⁽²⁷⁾.

والمرأة أخذت حظها أيضا في المشروع التربوي لجمعية العلماء المسلمين، بل تحدثت تقاليد المجتمع الراضية لتعليم المرأة آنذاك، لأنها أدركت بأن المرأة لها وزن ثقيل في الأسرة وأن دورها أساسي في تربية الأبناء والبنات على الصلاح في الدين والدنيا، كما أدركت أن "تدين الأم هو أساس حفظ الدين والخلق، والضعف الذي نجده من ناحيتهما في رجالنا معظمه نشأ من عدم التربية الإسلامية في البيوت بسبب جهل الأمهات وقلة تدينهن"⁽²⁸⁾.

ويظهر البعد الاجتماعي لمدرسة جمعية العلماء المسلمين في حرصهم على نهضة المجتمع بأكمله ورقيه، وزيادة وعيه، ولم يكن الاهتمام بتعليم الفرد له معنى عندها إلا إذا كانت له مساهمة فعالة في مجتمعه، يظهر ذلك جليا في قول ابن باديس: "أنه لا حياة للشخص إلا بحياة قومه، ولا نجاة له إلا بنجاتهم وأن لا خير لهم فيه إلا إذا شعر بأنه جزء منهم، ومظهر هذا الشعور أن يحرص على خيرهم كما يحرص على نفسه، وأن لا يكون اهتمامهم بهم دون اهتمامه بها"⁽²⁹⁾. ولذلك تجد تركيز مدرسة الجمعية منصب على تعليم التلاميذ مادتي التاريخ والجغرافيا، لأنهما مادتين كفيلتين بإيقاظ الشعور الوطني والقومي وكذا الاعتزاز بالوحدة الدينية في نفوسهم.

فأما تدريس التاريخ في المدارس الابتدائية فيبدأ في السنة الثالثة حيث يدرس التلاميذ تاريخ الجزائر بصفة خاصة وتاريخ العالم العربي والاسلامي بصفة عامة، ويستمر هذا البرنامج في السنة الرابعة، أما السنتان الخامسة والسادسة فينصب التركيز فيهما على التاريخ الاسلامي، والسيرة

نصها: "يتم التدريس باللغة العربية وحدها في كل مؤسسات التعليم العالي، ابتداء من السنة الأولى الجامعية 91/ 92، على أن تتواصل العملية حتى التعريب الشامل والنهائي في أجل أقصاه 5 يوليو 1997"، وهو ما يعد تنمّة للمشروع الذي تكفل بتعريب التعليم في كافة مراحل خاصة بعد تعريبه في المراحل الأساسية ثم المرحلة الثانوية وما بقيت إلا المرحلة الجامعية، غير أن هذا القانون لم يدم سريانه طويلا، إذ بمجيء الرئيس محمد بوضياف إلى سدة الحكم حتى تكفلت أطراف بإقناعه بفكرة العدول عن تطبيق هذا القانون معللة له بأن ذلك سيشل البلاد ويبعد الإطارات، وفعلا أصدر مرسوما تشريعيا أعرب فيه عن تأجيل تعميم استعمال اللغة العربية إلى غاية توفر الشروط اللازمة⁽⁴³⁾، وهو ما فهم منه التخلي عن التطبيق الفعلي للقانون السابق. ودائما تأتي التبريرات في شكل قوالب جاهزة، ومن بين الذرائع التي تتردد دائما: أن التعريب في حاجة إلى وقت أطول، حتمية التبعية للمستعمر بسبب التغلغل الفكري والثقافي العميق الذي تركه، عجز أجهزة الدولة عن تنفيذ المهمة، قلة الإمكانيات المادية والبشرية مع ضعف كفاءة الأخيرة، صعوبة اللغة العربية وتعقيدها⁽⁴⁴⁾. وهذه كلها ذرائع واهية لا يسعنا مناقشتها هنا.

وظل هذا القانون مجمدا، حتى رفع عنه التجميد الرئيس اليمين زروال في 21 ديسمبر 1996م، كما أمر بعودة المجلس الأعلى للغة العربية إلى وظيفته⁽⁴⁵⁾ بعد معركة حامية الوطيس خاضها مجموعة من الوطنيين والمجاهدين في المجلس الوطني الانتقالي لإعادة بعث قانون استعمال اللغة الوطنية. وبعد مغادرة الرئيس زروال الحكم، جاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 1999م، الذي لم يصدر أي مرسوم رئاسي بشأن القانون، ولكنه لم يقيم بتفصيله على أرض الواقع. "والحقيقة أن بوتفليقة لم يجمّد قانون التعريب وإنما "نومه" ووضعه في درج وأغلق عليه، وحول المجلس الأعلى للغة العربية الذي مهمته تطبيق القانون إلى مهام أخرى بعيدة عن الغاية من تأسيسه... وأما عن وضع اللغة العربية الحالي فهو أسوأ وضع عرفته لغة البلاد والعباد في تاريخها بالجزائر⁽⁴⁶⁾.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل حاول القائمون على شؤون التربية في الجزائر مع إصلاح 2003 م المزعوم إدراج اللغة الفرنسية كمادة أساسية في التعليم الابتدائي بداية من السنة الثانية، وقد تقرر تطبيق ذلك سنة (2004 - 2005) لكن هذا القرار لم ينفذ وتم العدول عنه، وتقرر مرة أخرى إدخال اللغة الفرنسية في السنة الثالثة من التعليم الابتدائي، وطبق ذلك فعلا بداية من الموسم الدراسي (2006 - 2007)⁽⁴⁷⁾، الغريب في الأمر أن وزير التربية آنذاك "بوبكر بن بوزيد" أصر على التمكين للغة الفرنسية دون سواها، معللا ذلك بقوله: "الغاية من تدريسها هي بلوغ أهداف أبعد من ذلك ونعني بهذا تمكين التلميذ من مستوى عال من التحكم فيها"⁽⁴⁸⁾، كان من الأجدر أن يكون هذا الكلام في حق اللغة الانجليزية على الأقل بصفتها "الأكثر استعمالا والأكثر انتشارا"⁽⁴⁹⁾ باعترااف الوزير نفسه، فضلا عن أنها اللغة

ولا ننسى ما قامت به وزارة التربية في سنة 2005 م حين قامت بإعادة هيكلة التعليم الثانوي الذي تقرر بموجبها إلغاء شعبة العلوم الإسلامية⁽³⁶⁾، وكذا تقليص التوقيت المخصص لمادة التربية الإسلامية في مختلف سنوات التعليم بدءا من الجذوع المشتركة⁽³⁷⁾، وقد جاء في تقرير أصحاب القرار لحذف هذه الشعبة بأجوبة متباينة، فقد قيل أن الهدف من وراء ذلك هو تفادي التخصص المبكر والدقيق، وقيل أيضا أن عدم الانسجام والتوافق بين مخرجات النظام التربوي ومطالب عالم الشغل في الجزائر هو المسوغ لذلك الإجراء، غير أن هناك من ذهب إلى أن هذا القرار الذي جاء تحت مسمى "إصلاح المنظومة التربوية" يعكس موقف نافذين في السلطة ينتمون للتيار الفرنكفوني العلماني، وهم يعتبرون أن تدريس مواد الشريعة والتربية الإسلامية أنتج شبابا متطرفا، متأثرين بالحملة الإعلامية العالمية التي روجت لاتهم المدرسة الإسلامية بتفريخ الإرهابيين وإنتاج الفكر الأصولي والعنف وعدم التسامح⁽³⁸⁾. ومن أجل تهدئة الأصوات النائرة على القرار فقد تم تعميم تدريس مادة العلوم الإسلامية على كل الشعب في السنوات النهائية، التي حددت بحجم ساعي قدره ساعة واحدة (01) وبمعامل واحد (01) لكل الشعب⁽³⁹⁾، قبل أن تتراجع الوزارة الوصية عن هذا التنظيم لتجعل مدة دراستها ساعتين (02) ومعاملها اثنين (02) بداية من الموسم الدراسي (2007 - 2008)⁽⁴⁰⁾.

أما إذا وقفنا عند موضوع تقييم اللغة العربية في المنظومة التربوية وما وصلت إليه، فيمكننا القول: إن فكرة إقتران الدين الإسلامي باللغة العربية تجسدت بعد استقلال الجزائر في كل دساتير الدولة الجزائرية، وخاصة في الدساتير الثلاثة الأولى قبل أن تزاخمها الأمازيغية، نذكر على سبيل المثال ما ورد في ديباجة دستور 08 سبتمبر 1963 حيث جاء فيها: "إن الإسلام واللغة العربية قد كانا ولا يزال كل منهما قوة فعالة في الصمود ضد المحاولة التي قام بها النظام الاستعماري لتجريد الجزائريين من شخصيتهم. فيتعين على الجزائر التأكيد بأن اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية لها وأنها تستمد طاقاتها الروحية الأساسية من دين الإسلام بيد أن الجمهورية تضمن حرية ممارسة الأديان لكل فرد، واحترام آرائه ومعتقداته"⁽⁴¹⁾

وقد كانت مسيرة التعريب في مجال التربية والتعليم في الجزائر تتقدم خطوات إلى الأمام بعد الاستقلال. وإن كانت تسير بوتيرة متناقطة نوعا ما، لكن بداية من تسعينيات القرن الماضي بدأت تظهر بعض الأطراف المعادية للغة العربية إلى العلن، بعدما كانت تعمل في الخفاء قبل ذلك لعرقلة سيره؛ والذي حدث أنه بعد صدور قانون تعميم استعمال اللغة العربية سنة 1991 م⁽⁴²⁾ في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد الذي أعطى الانطلاقة الفعلية لتعميم اللغة العربية على جميع الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها، وما يهمنا هنا هو ما جاء في المادة 37 منه، وهذا

المستعملة في العلوم المختلفة في عالم اليوم.

كفاءات مستدامة، هذه الأخيرة التي تنشأ من خلال تدريب التلاميذ على إيجاد حلول لوضعيات. مشكلة مصطنعة في المدرسة، بتحريك ملكة العقل لديهم، وإثارة نفوسهم وشدهم إليها، لتتحول بعد تحصيلها إلى مكتسبات يجيدون استعمالها في حياتهم الشخصية والاجتماعية⁽⁵⁶⁾. لكن هذه المقاربة لم توفر لها الظروف الملائمة ولا الشروط المادية التي تلزمها من أجل تجربتها، ثم التحقق بعد ذلك من نجاحها من عدمه؛ معنى ذلك أن المشكلات التي لا تزال تتخبط فيها المنظومة التربوية تعد عوائق تحول دون تطبيق أي مقاربة حديثة في ميدان التربية، فاحتفاظ الأقسام بالتلاميذ، وضعف تكوين الأساتذة، وعدم توفر وسائل الإيضاح والعتاد التقني، فضلا عن تدهور حالة الأستاذ المعيشية وتشكل نظرة دونية للمجتمع حوله، وأهم منها المشكلات الاجتماعية الناجمة عن صلة المدرسة بالمحيط، وغيرها من المشاكل، كان الأولى أن تتجاوزها الوزارة الوصية وتقضي عليها نهائيا قبل البدء في أي إصلاح⁽⁵⁷⁾، وحتى التعليم التقني الذي كان يتلام مع المقاربة بالكفاءات فإنه لم يعد له اهتمام كبير.

إن ما فعلته وزارة التربية مع الإصلاح التربوي لسنة 2003 م هو إلغاء أغلب الشعب التقنية والمتمثلة في: الإلكترونيك، الإلكترونيك، الصناعة الميكانيكية، الكيمياء، البناء والأشغال العمومية، تقنيات الحاسب، وذلك في الهيكل الجديدة للتعليم الثانوي سنة 2005م⁽⁵⁸⁾، مما أدى إلى تحويل العديد من الثانويات التقنية والمتاقن إلى ثانويات التعليم العام، وتسبب ذلك في إغلاق الورشات والمخازن بصفة نهائية وفي تحويل المخابر إلى أقسام. وكل ما تبقى من شعب للتعليم التقني فهي تدرس بشكل نظري، وهي في طريقها إلى الزوال بالنظر إلى عدد التلاميذ الضئيل الذين أصبحوا يختارون هذه الشعبة⁽⁵⁹⁾. أما عن العتاد التقني الذي كلف الدولة أموالا باهضة فقد صرحت وزيرة التربية في شهر جوان 2015م أنها ستحول 300 مخبر تقني إلى وزارة التكوين المهني، أما عن رهان وزارة التربية في الاعتماد على التكوين المهني في هذا المجال فهو رهان خاسر، بدليل اعتراف وزارة التكوين والتعليم المهنيين سنة 2017 في منشور لها بأن: "مسار التعليم المهني لم يتمكن منذ إنشائه سنة 2002م، من تحقيق الأهداف التي كانت مسطرة له والمتمثلة في المساهمة في عملية التكفل بنسبة معتبرة من التلاميذ الناجحين للطور ما بعد الإجماري، وكذا التكفل بالتكوينات التقنية التي كانت مدرسة على مستوى التربية الوطنية"⁽⁶⁰⁾، كما أن التسرب المدرسي الذي كان نتيجة للإصلاح الجديد، حسبما أوضحت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن الإحصائيات الرسمية في سنة 2018م كشفت عن أن 400 ألف طفل يهجرون المدرسة سنويا ولا يتجه منهم إلى التكوين المهني إلا 250 ألف أو أقل⁽⁶¹⁾.

أما إذا تحدثنا عن سياسة الحشو والتكثيف في برامج مناهج الجيلين الأول والثاني وعن أثر ذلك على مستوى تحصيل التلاميذ للكفاءات المزعومة، فإن الحصيلة لا تبشر بخير أبدا،

لا شك أن هذا التغييب المتعمد للغة العربية وعدم التمكين لها في الحياة الاجتماعية، ومحاولة تضعيفها حتى في مراحل التعليم الأولي بسلاسة وتدرج، نابع من قناعة القائمين على شؤون الحكم في البلاد بعجز اللغة العربية عن أداء وظيفتها الحضارية، ولعل أفضل رد على هؤلاء ما ذكره ابن باديس حين قال: "أن الله كما اختار العرب للنهوض بالعالم كذلك اختار لسانهم ليكون لسان هذه الرسالة وترجمان هذه النهضة، ولا عجب في هذا فاللسان الذي اتسع للوحي الإلهي لا يضيق أبدا بهذه النهضة العالمية مهما اتسعت آفاقها وزخرت علومها"⁽⁵⁰⁾، ولذلك تجد الشيخ محمد البشير الإبراهيمي يأسف على الحال الذي وصلت إليه اللغة العربية في بلادنا العربية فيقول: "والرطانات الأعجمية أخذت منها ثم تعالت عنها، واللهجات العامية مزقتها، وأصبحت حجة عليها ومداخل ضيم لها، واللغات الأجنبية زاحمتها في ضعفاء الهمم والعزائم من أبنائها، وهذه كلها مشكلات ذات أثر سيء وعميق في المجتمع العربي"⁽⁵¹⁾ ورغم ذلك فقد كان الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بنظرة المتفائلة يعتقد أن مشكلة العروبة منوطة بزوال الاحتلال الفرنسي، لأن بزواله - حسب - تزول العوائق، وستخلو الساحة للجزائريين لإعادة أمجاد العربية بأيديهم بعد استقلال الأرض⁽⁵²⁾.

لكن مع قرب الاستقلال، وفي مؤتمر التعريب بالرباط سنة 1961م لم يُخف الإبراهيمي سخطه على المتفرنسين من أبناء المغرب العربي الذين أصبحوا يعتقدون أن اللغة العربية باتت عاجزة عن مسايرة التطورات الحاصلة في العلوم والفلسفة، يقول فيهم: "يلوح لسامعيهم أن أحاديثهم تشف عن إعجاب بالفرنسية وتعريض بالعربية، وإن هذا وحده لغميزة في عروبتهم ووطنيتهم ودينهم"⁽⁵³⁾، حينها أدرك الإبراهيمي أن فرنسا وصلت إلى بعض غاياتها وأنها استطاعت أن تترك فينا ندوبا يعسر محوها، كما أدرك بأنها ستبقى فينا بقية غير صالحة تحن إلى اللغة الفرنسية، ونمط تفكيرها، وإلى حمايتها المزيّنة بحب الشهوات والرذائل المغلفة بمزاعم الحرية⁽⁵⁴⁾. وهو ما تأكد مع مرور السنين في الجزائر المستقلة.

وأمام كل هذا السخط والتحسر من الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، كانت العودة إلى التعريب أمرا ملحاً، لأن ذلك كما قال عبد الحميد مهري: "تصحيح للوضع اللغوي المفتعل الذي خلفه النظام الاستعماري وبالتالي فهو جزء لا يتجزأ من معركة التحرير الوطني الكبرى، كما أنه تصميم لوضع لغوي سليم يجب أن يستجيب لرغبات الشعب العميقة"⁽⁵⁵⁾

الناحية العقلية والنفسية

مواكبة لطرق التدريس الحديثة سعت المدرسة الجزائرية إلى تبني ما يعرف بالمقاربة بالكفاءات مع إصلاحات 2003 م حيث كان من المأمول من هذه المقاربة إكساب التلاميذ

الوضع البائس الذي آل إليه الأستاذ في أتون هذا الإحباط كان له الأثر السلبي على مردوده في عملية التدريس وفي عملية الإرشاد التربوي، وكان عاملاً مؤثراً في فشل المنظومة التربوية برمتها. فالتوجه إلى إصلاح المناهج والطرق التعليمية وغيرها دون إصلاح حال المعلم لا يغني شيئاً، يصدق في ذلك قول الشيخ العربي التبسي: إن "البرنامج . مهما كانت قيمتها التقدمية وجدتتها . لا تساوي شيئاً إلا بالأستاذ الذي يسهر على تطبيقها: فضماير وقلوب وعقول رجال تربيتنا هي وحدها التي تمد الحيوية المباركة المطبوعة بها كل الأعمال الإسلامية"⁽⁶⁶⁾

4. خاتمة

إن وصول المدرسة الجزائرية إلى أهدافها المسطرة ليس بالأمر بالسهل كما يبدو للعوام، بل إن ذلك يتطلب خوض تحديات كبيرة، لإزالة العقبات التي تقف في سبيل أداء وظيفتها المنوطة بها، وملاحم التغيير التي تلوح للعيان في الظروف الحالية التي تمر بها البلاد لا تجعلنا نجزم بأن القائمين على السياسة التربوية في الجزائر سيعملون على تصحيح توجه المدرسة إلى ما توجهت إليه مدرسة جمعية العلماء المسلمين من قبل، وإنما هو أمل يبقى قائماً، يعزز الحالة المزمنة التي وصلت إليها المدرسة في ظل الإصلاحات المتوالية حيث أصبحت مرتعاً للآفات الاجتماعية من عنف، وتعاطي مخدرات، وغش، وتسرب، وغيرها. حتى شاع القول بأن المدرسة أصبحت تدرس كل شيء إلا الأخلاق، أما المستوى العلمي للتلاميذ فلا يمكن الحديث عنه في ظل تفشي هذه الأمراض، ومهما حاول المسؤولون تلميع صورة المدرسة الحالية ووصفها بالحديثة للإشادة بالإصلاحات فإن الواقع يثبت عكس ذلك، إن الوضع البائس الذي وصلت إليه المدرسة الجزائرية تنبئ عن فشل إصلاحات الجيلين الأول والثاني، وهو ما يستدعي علاجاً مستعجلاً ينجي أبناءنا الذين ساهمت المدرسة في تفسخ أخلاقهم بدل أن تحميهم من قيم العولمة الوافدة الفاسد منها، وتحافظ على قيمهم الإسلامية وخصوصية مجتمعهم المحافظ، وعليه فإنه من الضروري التفكير في تحضير مناهج تتوافق مع نظم المجتمع ومقوماته ويساير التطورات التربوية الحديثة.

تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

الهوامش

- 1- محمد البشير الإبراهيمي، 1997م، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ط1، ص 132.
- 2- عبد الحميد بن باديس، 2003 م، تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، ص 191.
- 3- عبد الحميد بن باديس، درس ختم الموطأ، مجلة الشهاب، المجلد الخامس عشر، الجزء السابع، 1 رجب 1358 هـ / 17 أوت 1939، الجزائر، ص 344.
- 4- عبد الكريم بكار، حول التربية والتعليم، دار القلم، دمشق، ط3، 2011، ص 76.
- 5- عبد الكريم بكار، 2011م، حول التربية والتعليم، دار القلم، دمشق، ط3،

لأن ذلك يتعارض تعارضاً واضحاً مع المقاربة بالكفاءات التي يحتاج فيها الأستاذ والتلميذ إلى وقت أكبر من ذي قبل، حيث يحتاج الأستاذ وقتاً لوضع التلميذ في وضعية مشككة، والتلميذ يحتاج إلى وقت لإيجاد الحل، وتدخل الأستاذ للشرح وللتقويم يأخذ وقتاً أيضاً، هذا إن توفرت للأستاذ وسائل مساعدة على التوضيح، وجو ملائم للتدريس، وفي كل الحالات يجد الأستاذ نفسه أمام اختيارين: إما أن يستجيب لتوصيات الوزارة بإتمام البرنامج في الوقت المحدد، فيلجأ إلى الإسراع في تقديم الدروس على حساب استيعاب التلاميذ وفهمهم لها، وإما أن لا يتم البرنامج مع نهاية السنة فيتأخر التلميذ عن أقرانه في تحصيل الدروس المبرمجة، والتي قد يمتحن التلميذ فيها، فتكون الطامة الكبرى. وقد أثبتت ذلك الكثير من الدراسات خاصة في المرحلة الابتدائية⁽⁶²⁾.

الناحية الاجتماعية

لعلنا لا نجانب الصواب إن قلنا أن المدرسة الجزائرية منذ الاستقلال لم تجتهد في ترقية البعد الاجتماعي، فقد كانت جل إصلاحاتها المتعاقبة ترمي إلى التوسع الكمي وإلى تطوير المنهج الدراسي، إلا إذا استثنينا ما تم القيام به على مستوى التشريع المدرسي من استحداث لآلية مشروع المؤسسة سنة 1997م؛ هذه الآلية التي سمحت للمدرسة بالانفتاح "على المحيط الخارجي وتجنيد حوله وحمل مختلف الشركاء والمتعاملين مع المدرسة على المساهمة في تحسين الأداء والرفع من المردود"⁽⁶³⁾ غير أن هذه الآلية لم يعمل بها، وانتظرت سنة 2006 م ليعاد إصدار قرار آخر لتفعيلها⁽⁶⁴⁾، بيد أنها لاقت رفضاً من وزير التربية بابا أحمد (2012 . 2013م)⁽⁶⁵⁾، لتأتي وزيرة التربية نورية بن غبريط خاصة بعد استفحال ظاهري التسرب المدرسي والعنف فتعيد العمل به من جديد، لكن الحقيقة التي لا يمكن نكرانها أن مشروع المؤسسة لم يخرج عن دائرة النصوص التنظيمية، أي أنه لم يطبق على أرض الواقع، إذ اكتفى أغلب المديرين بملء الوثائق اللازمة الخاصة به وإرسالها إلى مديريات التربية حتى ينجوا من الحساب، أما العمل الميداني المتمثل في مشاركة جمعية أولياء التلاميذ في تحفيز الحياة الثقافية والفنية في المدرسة فهو محدود جداً، أما مشاركة الشركاء الاجتماعيين من مؤسسات الدولة والجماعات المحلية والجمعيات الثقافية والرياضية فإن عملها يظل غير كاف.

أما عن دور الأستاذ الاجتماعي في المنظومة التربوية فإنه انحسر بشكل كبير، فالناظر في مقام الأستاذ . في الجزائر المستقلة . ومكانته في عيون المجتمع، خاصة في العشرية الأخيرة، يجد أنه وفاه من الاحتقار والمهانة ما قتل فيه روح المبادرة والإبداع، وجعل منه مجرد موظف عادي ينتظر صرف مرتبه آخر الشهر، فبعد أن كان يحظى بالاحترام والتبجيل الكبيرين خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تحول إلى تاجر مأجور يبيع الدروس في المستودعات اليوم. إن

- ص76.
- 30- تركي رباح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931 . 1956) دراسات تربوية للشخصية الجزائرية، مرجع سابق، ص335.
- 31- المرجع نفسه، ص340.
- 32-.. مرسوم رقم 139.77 مؤرخ في 24 شوال عام 1397 الموافق 8 أكتوبر سنة 1977 يتضمن إلحاق التعليم الأصلي بوزارة التربية، الجريدة الرسمية، عدد 71 لسنة 1977، الجزائر.
- 33- المرجع نفسه.
- 34- عشرون سنة حافلة بالجهودات في سبيل إعلاء صرح المدرسة الجزائرية (1962 . 1982)، مجلة التربية، العدد03، السنة الأولى، ماي/ جوان 1982، وزارة التربية والتعليم الأساسي، الجزائر، ص101.
- 35- عبد القادر فضيل، 2013م، المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، ص268.
- 36- قرار وزاري رقم 16 مؤرخ في 14 ماي 2005 يتضمن تحديد هيكلية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد491، جويلية/ أوت 2005، الجزائر.
- 37- المنشور الوزاري رقم 2161/ 2005 المتضمن المواقيت والمعاملات في الجذعين المشتركين، المؤرخ في 10/05/2005م، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد491 جويلية/ أوت 2005م، الجزائر.
- 38- يوسف شلي، التعليم الديني في الجزائر والمخاطر المحدقة به، مجلة المجتمع، عدد 26/05/ 2005، الكويت.
- 39- قرار رقم 186 مؤرخ في 23 صفر 1427 الموافق 23 مارس 2006، المتضمن المواقيت والمعاملات لمرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد خاص سبتمبر 2006 م.
- 40- قرار رقم 382 مؤرخ في 02 جمادى الأول 1428 الموافق 19 ماي 2007 المعدل للقرار رقم 369 مؤرخ في 03 ربيع الأول 1428 الموافق 22 مارس 2007 المتضمن المواقيت والمعاملات لمرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.
- 41- دستور الجزائر لسنة 1963م، المؤرخ في 10/06/1963م، الجريدة الرسمية رقم64.
- 42- قانون رقم 91.05 مؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، الجريدة الرسمية، العدد 03، الجزائر.
- 43- مرسوم تشريعي رقم 92.02 مؤرخ في 3 محرم عام 1413 الموافق 4 يوليو سنة 1992، يتعلق بتطبيق القانون رقم 91.05 المؤرخ في 16 يناير سنة 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، الجريدة الرسمية، العدد 54، الجزائر.
- 44- أحمد بن نعمان، 2015م، المحاضرات، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص56، 57، 58، 59.
- 45- أمر رقم 96.30 مؤرخ في 10 شعبان عام 1417 هـ الموافق 21 ديسمبر سنة 1996، يعدل ويتم القانون رقم 91.05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، الجريدة الرسمية، العدد81، الجزائر.
- 46- عثمان سعدي، العربية في عهد بوتفليقة عرفت أسوأ فتراتها في تاريخ الجزائر، جريدة الشروق، العدد 4293، الخميس 20 فيفري 2014م الموافق 20 ربيع الثاني 1435 هـ، الجزائر، ص12.
- 47- بوبكر بن بوزيد، 2009، إصلاح التربية في الجزائر رهانات وإنجازات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص97، 98.
- 48- المرجع نفسه، ص97.
- 49- المرجع نفسه، ص99.
- 50- عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، م2، ج2، مرجع سابق، ص64.
- 51- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج5، مرجع سابق، ص150.
- 5- عبد الحميد بن باديس، 1997م، آثار ابن باديس، م1، ج1، الشركة الجزائرية لصاحبها الحاج عبد القادر بوداود، الجزائر، ط3، ص181.
- 6- عبد الحميد بن باديس، 2003 م، تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، مرجع سابق، ص150.
- 7- محمد البشير الإبراهيمي، 1997م، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ط1، ص268.
- 8- مصطفى عشوي، 1991م، المدرسة الجزائرية إلى أين؟، دار الأمة، الجزائر، ص52، 53.
- 9-.. عبد الحميد بن باديس، تعليم اللغتين ضروري لنا، مجلة الشهاب، عدد47، 7 صفر 1345 هـ/ 16 أوت 1926م، الجزائر، ص2
- 10- عبد الحميد بن باديس، 1997 م، آثار ابن باديس، م2، ج1، الشركة الجزائرية لصاحبها الحاج عبد القادر بوداود، الجزائر، ط3، ص265.
- 11- رباح تركي، 1981م، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931 . 1956) دراسات تربوية للشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، ص257.
- 12- محمد البشير الإبراهيمي، 1997م، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج2، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ط1، ص112.
- 13- المرجع نفسه، ص113.
- 14- محمد البشير الإبراهيمي، 1997م، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج5، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ط1، ص280.
- 15- المرجع نفسه، ص154.
- 16- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، مرجع سابق، ص192.
- 17-.. مصطفى عشوي، المدرسة الجزائرية إلى أين؟، مرجع سابق، ص38.
- 18- المرجع نفسه، ص38.
- 19- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، مرجع سابق، ص283.
- 20- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج3، مرجع سابق، ص261.
- 21- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، مرجع سابق، ص211.
- 22- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج3، مرجع سابق، ص273.
- 23- رباح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931 . 1956) دراسة تربوية للشخصية الجزائرية، مرجع سابق، ص228، 229.
- 24- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، مرجع سابق، ص192.
- 25- المرجع نفسه، ص206.
- 26- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج3، مرجع سابق، ص51.
- 27- رباح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931 . 1956) دراسات تربوية للشخصية الجزائرية، مرجع سابق، ص224.
- 28- عبد الحميد بن باديس، 1997، آثار ابن باديس، م2، ج2، الشركة الجزائرية لصاحبها الحاج عبد القادر بوداود، الجزائر، ط3، ص201.
- 29- عبد الحميد بن باديس، 1997م، آثار ابن باديس، م1، ج2، الشركة الجزائرية لصاحبها الحاج عبد القادر بوداود، الجزائر، ط3، ص28.

- 52- المرجع نفسه، ص 150.
- الحميد بن باديس، 2003 م، تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2.
- 53- المرجع نفسه، ص 262.
- 6 . عبد القادر فضيل، 2013م، المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2.
- 54- المرجع نفسه، ص 262.
- 7 . عبد الكريم بكار، 2011م، حول التربية والتعليم، دار القلم، دمشق، ط3.
- 8 . محمد البشير الإبراهيمي، 1997م، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، ج2، ج3، ج5، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ط1.
- 9 . مصطفى عشوي، 1991م، المدرسة الجزائرية إلى أين؟، دار الأمة، الجزائر.
- ثانيا: المقالات**
- 1 . آمال بن عريوة، أحمد زردومي، التعليم التقني والتكنولوجي في الثانويات الجزائرية بعد إصلاحات 2003م (واقع وتحديات)، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد12، ربيع 2016م، جامعة قسنطينة2، الجزائر، ص207.
- 2 . خولة قوميدي وعلي قوادري، كثافة البرامج الدراسية وتأثيرها على طرق التدريس في المرحلة الابتدائية . دراسة ميدانية في إبتدائيات تاجنانت ولاية ميلت . للسنة الدراسية 2017 . 2018، مجلة آفاق علمية، المجلد 10، العدد3، 12/08 / 2018، المركز الجامعي لمتنراست، الجزائر.
- 3 . عبد الحميد بن باديس، تعليم اللغتين ضروري لنا، مجلة الشهاب، عدد47، 7 صفر 1345 هـ / 16 أوت 1926م، الجزائر، ص2
- 4 . عبد الحميد بن باديس، درس ختم الموطأ، مجلة الشهاب، المجلد الخامس عشر، الجزء السابع، 1 رجب 1358 هـ / 17 أوت 1939، الجزائر، ص344.
- 5 . عبد الحميد مهري، التعريب شرط للثورة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مجلة الأصالة، عدد05، شوال 1391 هـ/ نوفمبر 1971م، الجزائر.
- 6 . عثمان سعدي، العربية في عهد بوتليقة عرفت أسوأ فتراتها في تاريخ الجزائر، جريدة الشروق، العدد 4293، الخميس 20 فيفري 2014م الموافق 20 ربيع الثاني 1435 هـ، الجزائر، ص12.
- 7 . عشرون سنة حافلة بالجهودات في سبيل إعلاء صرح المدرسة الجزائرية (1962 . 1982)، مجلة التربية، العدد03، السنة الأولى، ماي/ جوان 1982، وزارة التربية والتعليم الأساسي، الجزائر، ص101.
- 8 . قارة ساسية ولعمور منى، كثافة البرامج التعليمية وتأثيرها على أداء معلم الابتدائي دراسة ميدانية على عينة من المعلمين ببعض المدارس الابتدائية بولاية قسنطينة، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، المجلد4، العدد8، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر.
- 53- قرار رقم 51 . 97 مؤرخ في 04 جوان 1997 م يتعلق بمشروع المؤسسة واعتماد العمل به في المؤسسات التعليمية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد 414 أفريل 1998م، الجزائر، ص4.
- 54- قرار رقم 17 مؤرخ في 06 جوان 2006، يتضمن تأسيس مشروع المؤسسة والمصلحة وتنظيم العمل بهما، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد خاص سبتمبر 2006م، الجزائر.
- 55- نشيدة قوادري، بابا أحمد: يستحيل جعل المدرسة مؤسسة، جريدة الشروق، عدد 3984، يوم 13 أفريل 2013م، الجزائر، ص4.
- 56- مصطفى عشوي، المدرسة الجزائرية إلى أين؟، مرجع سابق، ص37.
- المراجع**
- أولا: المؤلفات**
- 1 . أحمد بن نعمان، 2015م، المحاضرات، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص56، 57، 58، 59.
- 2 . بوبكر بن بوزيد، 2009، إصلاح التربية في الجزائر رهانات وإنجازات، دار القصة للنشر، الجزائر.
- 3 . رابع تركي، 1981م، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931 - 1956) دراسات تربوية للشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2.
- 4 . عبد الحميد بن باديس، 1997م، آثار ابن باديس، م1 (ج1، ج2)، م2 (ج1، ج2)، الشركة الجزائرية لصاحبها الحاج عبد القادر بوداود، الجزائر، ط3. 5 . عبد

للتربية الوطنية، عدد خاص سبتمبر 2006 م.

6. قرار رقم 382 مؤرخ في 02 جمادى الأول 1428 الموافق 19 ماي 2007 المعدل للقرار رقم 369 مؤرخ في 03 ربيع الأول 1428 الموافق 22 مارس 2007 المتضمن المواقيت والمعاملات لمرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.

7. قرار رقم 51. 97 مؤرخ في 04 جوان 1997 م يتعلق بمشروع المؤسسة واعتماد العمل به في المؤسسات التعليمية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد 414 أفريل 1998م، الجزائر، ص: 4.

8. قرار وزاري رقم 16 مؤرخ في 14 ماي 2005 يتضمن تحديد هيكلية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد 491، جويلية/ أوت 2005، الجزائر.

9. مرسوم تشريعي رقم 92. 02 مؤرخ في 3 محرم عام 1413 الموافق 4 يوليو سنة 1992، يتعلق بتطبيق القانون رقم 91. 05 المؤرخ في 16 يناير سنة 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، الجريدة الرسمية، العدد 54، الجزائر.

10. مرسوم رقم 77. 139 مؤرخ في 24 شوال عام 1397 الموافق 8 أكتوبر سنة 1977 يتضمن إلحاق التعليم الأصلي بوزارة التربية، الجريدة الرسمية، عدد 71 لسنة 1977، الجزائر.

11. المنشور الوزاري رقم 2161/ 2005 المتضمن المواقيت والمعاملات في الجذعين المشتركين، المؤرخ في 10/05/2005م، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد 491 جويلية/ أوت 2005م، الجزائر.

12. منشور رقم 05.2039 مؤرخ في 13 مارس 2005م يتعلق بإصلاح نظام التقويم التربوي، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد 488 أفريل 2005، الجزائر، ص: 5.

13. منشور وزارة التكوين والتعليم المهنيين، التنظيم الجديد لمسار التعليم المهني ومراحل تطبيقه، 30 جوان 2017م، الجزائر، ص: 1.

رابعا: الروابط الالكترونية

. تقرير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان عن واقع المنظومة التربوية في الجزائر، 16/04/2018م، من موقع الرابطة الإلكترونية على الرابط:

<https://laddh-algerie.org/?m=201804>

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

المؤلف سعيد حمدي شريف، (2020)، تصحيح مسار المدرسة الجزائرية على ضوء تجربة مدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 150-160